الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/L.1843
10 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة

المقررة: السيدة روزلين لورين خان - كامينغز (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مسألة أقاليم أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات غير المتمتعة بالحكم الذاتي	١-١٠	٣
ألف -	نظر اللجنة الفرعية في المسألة	١-٨	٣
باء -	مشروع قرار عام	٩	٤
جيم -	مشاريع قرارات بشأن ظروف محددة حاصلة في أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانه، وغوام، ومونتسيرات		٨
	١ - ساموا الأمريكية		٨
	٢ - أنغيلا		٩
	٣ - برمودا		١٠
	٤ - جزر فرجن البريطانية		١١
	٥ - جزر كايمان		١٢
	٦ - غوام		١٣

190796 190796 96-17141

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
	٧ - مونتسيرات		١٤
	٨ - بيتكيرن		١٦
	٩ - سانت هيلانة		١٦
	١٠ - جزر تركس وكايكوس		١٧
	١١ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة		١٨
ثانيا -	مسألة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار	١٠-٢٣	١٩
ألف -	نظر اللجنة الفرعية في المسألة	١٠-١١	١٩
باء -	بيان ممثل إدارة شؤون الإعلام	١٢-١٥	٢٠
جيم -	بيان ممثل إدارة الشؤون السياسية	١٦-٢١	٢١
دال -	أسبوع التضامن مع شعوب جميع الأقاليم المستعمرة، الذين يكافحون في سبيل الحرية والاستقلال وحقوق الانسان (٢٧-٣١ أيار/مايو ١٩٩٦)	٢٢	٢٢
هاء -	مشروع قرار بشأن نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار	٢٣	٢٤
ثالثا -	اعتماد التقرير	٢٤-٢٥	٢٥

أولا - مسألة أقاليم أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات غير المتمتعة بالحكم الذاتي

ألف - نظر اللجنة الفرعية في المسألة

١ - نظرت اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة في مسألة أقاليم أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات، جملة في جلساتها من ٦٩٦ إلى ٧٠٢ المعقودة في الفترة بين ٢٦ حزيران/يونيه و٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٢ - وخلال نظر اللجنة الفرعية في هذه البنود كان معروضا عليها ورقات عمل أعدتها الأمانة العامة بشأن هذه الأقاليم (A/AC.109/2041 وCorr.1 و2043 و2044 وAdd.1 و2045 و2047 وAdd.1، و2053-2050، و2054 وAdd.1، و2055 و2056).

٣ - وأجرت اللجنة الفرعية استعراضا للأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل من هذه الأقاليم على ضوء المعلومات الواردة في ورقات العمل التي أعدتها الأمانة العامة. ولاحظت اللجنة الفرعية أن المعلومات الواردة في ورقات العمل ليست مستوفاة دوما وأن الأمانة العامة تعتمد في بعض الحالات على مصادر منشورة. وطلبت اللجنة الفرعية إلى الدول القائمة بالإدارة أن تتعاون مع الأمانة العامة في توفير المعلومات عن هذه الأقاليم.

٤ - وفي أثناء الاستعراض، نظرت اللجنة الفرعية في المسائل المتصلة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من جميع جوانبها وركزت الاهتمام على ما يلي:

(أ) التقدم المحرز أو عدم التقدم فيما يتصل بالتيقن من رغبات سكان الأقاليم بشأن وضعهم مستقبلا؛

(ب) موقف حكومات الأقاليم وأحزابها السياسية والتطورات الدستورية فيما يتعلق بمركز تلك الأقاليم في المستقبل؛

(ج) التطورات الاجتماعية - الاقتصادية العامة والمشاكل المحددة التي تواجهها بعض الأقاليم فيما يتعلق بالبيئة، والاتجار بالمخدرات، الخ؛

(د) إيفاد بعثات زائرة واشتراك ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمال اللجنة بحيث يتسنى للجنة الحصول على معلومات مباشرة عن رغبات السكان.

٥ - وأشارت اللجنة الفرعية إلى أنه لم تكن هناك في بعض الحالات معلومات مستوفاة للتيقن من رغبات السكان فيما يتعلق بوضعهم مستقبلا. وما زالت اللجنة الفرعية مقتنعة بأنه ينبغي مواصلة الاهتداء برغبات شعوب الأقاليم وآمالها لتطوير مركزها السياسي مستقبلا، وأن الاستفتاءات والانتخابات الحرة والنزيهة وغير ذلك من صيغ التشاور الشعبي تلعب دورا هاما في التيقن من رغبات الشعب وآماله. وأن نتيجة تلك الجهود من شأنها أن تساعد اللجنة الفرعية في استعراض قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تدرسها اللجنة الخاصة. فاللجنة الفرعية تدرك أن بعض الأقاليم لا تسعى إلى الاستقلال ولكنها تلتمس خيارات أخرى في مجال تقرير المصير. وأشارت اللجنة الفرعية أيضا إلى أن بعض الأقاليم تجعل للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الأولوية قبل البت في أي خيار يتعلق بمركزها مستقبلا.

٦ - وعلّقت اللجنة الفرعية أهمية على استعراض قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من منطلق أن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار قبل عام ٢٠٠٠ قد جاوز نصف مدته.

٧ - وبالنظر إلى برنامج توكيلاو والخاص باتخاذ القرارات وما يتصل بذلك من تغييرات طرأت على الإطار التشريعي لتوكيلاو، طلب ممثل نيوزيلندا الدائم لدى الأمم المتحدة من رئيس اللجنة الخاصة أن يسمح لمدير توكيلاو والهيئة التنفيذية لتوكيلاو (فايبول) بالمثول أمام اللجنة الخاصة كي يتاح لها الاستماع على نحو مباشر إلى الطريقة التي يجري بها اتخاذ القرارات بشأن مركز توكيلاو مستقبلا. ووفقا لذلك، أوصت اللجنة الفرعية بأن تنظر اللجنة الخاصة هذا العام في مشروع القرار بشأن الظروف المحددة السائدة في توكيلاو وأن تعتمده.

٨ - وكررت اللجنة الفرعية تأكيد رأيها المتمثل في أن تعاون جميع الدول القائمة بالإدارة ضروري لاضطلاعها بولايتها وقررت أن تلتمس تعاون جميع الدول القائمة بالإدارة عن طريق اتباعها لنهج عملي مرن مبتكر. وذكرت اللجنة الفرعية أنها تدرك التغير الذي طرأ على الحالة الدولية وما يستتبعه ذلك من ضرورة تكييف منهجها بما يتماشى وتغير الظروف. وأعربت اللجنة الفرعية عن استعدادها للعمل مع الدول القائمة بالإدارة في ظل روح يسودها التعاون البناء، بغية تحقيق أهداف الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. كما أعربت اللجنة الفرعية عن أملها في أن تلاحظ الدول القائمة بالإدارة هذا النهج الجديد وأن تمد يد التعاون.

باء - مشروع قرار عام

٩ - قررت اللجنة الفرعية، وقد نظرت في مسألة أقاليم أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أن توصي اللجنة الخاصة بالبت في مشروع القرار التالي:

إن اللجنة الخاصة،

وقد نظرت في مسائل أقاليم أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات، غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي يطلق عليها فيما يلي اسم "الأقاليم"،

وقد درست تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وجميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بتلك الأقاليم، ومنها، بصفة خاصة، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخمسين بشأن الأقاليم المشمولة بهذا القرار كل على حدة،

وإذ تدرك أن الخصائص المميزة للأقاليم ومشاعر شعوبها تستلزم اتباع نهج مرنة وعملية ومبتكرة حيال خيارات تقرير المصير دون أي مساس بحجم الإقليم، أو الموقع الجغرافي أو حجم السكان أو الموارد الطبيعية،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، المتضمن المبادئ التي ينبغي أن تهتدي بها الدول الأعضاء عند تحديد ما إذا كان يوجد أم لا يوجد التزام بإحالة المعلومات المطلوبة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تعرب عن قلقها لأنه، حتى بعد مضي ثلاثة عقود ونصف على اعتماد الإعلان، ما زال هناك عدد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي،

وإذ تعي ضرورة ضمان تنفيذ الإعلان تنفيذا تاما وسريعا فيما يتعلق بتلك الأقاليم، نظرا للهدف الذي حددته الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار قبل عام ٢٠٠٠،

وإذ تسلم أنه، في عملية إنهاء الاستعمار، لا بديل لمبدأ حق تقرير المصير على النحو الذي عبر عنه قرارا الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و١٥٤١ (د - ١٥) وغيرهما من القرارات،

وإذ تلاحظ مع التقدير ما تبديه نيوزيلندا بوصفها دولة قائمة بالإدارة من تعاون نموذجي متواصل في أعمال اللجنة الخاصة وترحب بالتطورات الدستورية التي جرت مؤخرا في توكيلاو،

وإذ ترحب بالموقف المعلن من جانب حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والذي مؤداه أنها لا تزال تأخذ مأخذ الجد التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بإقامة الحكم الذاتي في الأقاليم التابعة، وبالعمل، بالتعاون مع الحكومات المنتخبة محليا، على كفالة استمرار تلبية أطرها الدستورية

لرغبات الشعوب، وتأكيدها أن شعوب الأقاليم هي في نهاية المطاف صاحبة الحق في تقرير وضعها مستقبلا،

وإذ تلاحظ الموقف المعلن من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تؤيد مبادئ إنهاء الاستعمار تأييدا تاما وتأخذ مأخذ الجد التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالقيام إلى الحد الأقصى بتعزيز رخاء سكان الأقاليم الواقعة تحت إدارة الولايات المتحدة،

وإذ تدرك ما لكل إقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية، وإذ تضع في الاعتبار ضرورة تشجيع الاستقرار الاقتصادي وتنويع وزيادة تعزيز اقتصادات كل من الأقاليم على سبيل الأولوية،

وإذ تعي ضعف الأقاليم الصغيرة الشديد إزاء الكوارث الطبيعية وتدهور البيئة،

وإذ تدرك الفائدة التي تعود على الأقاليم وعلى اللجنة الخاصة من مشاركة الممثلين المعينين والمنتخبين للأقاليم في أعمال اللجنة الخاصة،

وإذ تعرب عن اقتناعها بأنه ينبغي مواصلة الاهتداء برغبات شعوب الأقاليم وآمالها لتطوير مركزها السياسي مستقبلا وبأن الاستفتاءات والانتخابات الحرة والنزيهة وغير ذلك من صيغ التشاور الشعبي تلعب دورا هاما في التيقن من رغبات الشعب وآماله،

واقتناعا منها بأنه يجب ألا تجري أي مفاوضات لتقرير مركز إقليم ما دون مشاركة فعالة من جانب شعب ذلك الإقليم،

وإذ تسلم أن جميع الخيارات المتاحة لحق تقرير المصير صحيحة ما دامت تنسجم مع رغبات الشعوب المعنية التي يتم التعبير عنها بحرية وتتفق مع المبادئ المحددة بوضوح الواردة في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و١٥٤١ (د - ١٥) وغيرهما من قرارات الجمعية العامة،

وإذ تضع في اعتبارها أن البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم، وإذ ترى أنه ينبغي أن تظل إمكانية إيفاد بعثات زائرة أخرى إلى تلك الأقاليم في وقت ملائم وبالتشاور مع الدول القائمة بالإدارة قيد الاستعراض،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا أن عقد حلقات دراسية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالتناوب وفي مقر الأمم المتحدة أو أي مكان آخر، حسب الاقتضاء، يتيح للجنة الخاصة وسيلة فعالة لتنفيذ ولايتها وتعزيز أهداف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار قبل عام ٢٠٠٠،

وإذ تضع في اعتبارها كذلك أن بعض الأقاليم لم تقم بزيارتها لفترة طويلة أي بعثة زائرة موفدة من الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ مع التقدير المساهمة التي تقدم لتنمية بعض الأقاليم من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن المؤسسات الإقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي،

١ - توافق على تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة فيما يتعلق بكل من أنغيلا وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعوب تلك الأقاليم غير القابل للتصرف في تقرير المصير بما في ذلك الاستقلال، إن كان ذلك ما تريده، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

٣ - تؤكد من جديد أيضا أن من حق شعوب تلك الأقاليم نفسها أن تحدد بحرية في نهاية المطاف وضعها السياسي في المستقبل، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتطلب، في هذا الصدد، إلى الدول القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومات الأقاليم، بتيسير برامج التثقيف السياسي في الأقاليم بغية تعزيز الوعي فيما بين الشعوب بخيارات المركز السياسي المشروعة المتاحة لها لممارسة حقها في تقرير المصير؛

٤ - تطلب إلى الدول القائمة بالإدارة أن تقوم، بعد أن تتحقق من آراء شعوب الأقاليم، بتقديم تقارير منتظمة إلى الأمين العام عن رغبات وآمال هذه الشعوب فيما يتصل بمركزها السياسي مستقبلا؛

٥ - تؤكد ضرورة القيام من جديد بالتماس سبل ووسائل تعزيز تفهم اللجنة الخاصة لأحوال شعوب الأقاليم ورغباتها؛

٦ - تطلب إلى الدول القائمة بالإدارة وإلى ممثلي شعوب الأقاليم أن يقدموا المساعدة إلى اللجنة الخاصة بدعوة البعثات الزائرة التي توفدها الأمم المتحدة في أوقات مناسبة لرصد مركز الأقاليم؛

٧ - تؤكد من جديد المسؤولية التي تقع على عاتق الدول القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولصون الهوية الثقافية لتلك الأقاليم، وتوصي بمواصلة إعطاء الأولوية، بالتشاور مع حكومات الأقاليم المعنية، لتعزيز وتنويع اقتصاد كل منها؛

٨ - تطلب إلى الدول القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتشاور مع شعوب الأقاليم، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية وحفظ البيئة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها من أي تدهور بيئي، وتطلب إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في تلك الأقاليم؛

٩ - تطلب إلى الدول القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومات الأقاليم المعنية، اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للمشاكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وغير ذلك من الجرائم؛

١٠ - تشدد على أن تحقيق الهدف المعلن المتمثل في القضاء على الاستعمار قبل عام ٢٠٠٠ يتطلب التعاون الكامل البنّاء من جانب جميع الأطراف المعنيين، ولا سيما الدول القائمة بالإدارة؛

١١ - تحث الدول الأعضاء على أن تساهم في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتستهل القرن الحادي والعشرين في عالم خال من الاستعمار، وتطلب إليها أن تواصل تقديم دعمها الكامل للجنة الخاصة فيما تبذله من جهود لبلوغ ذلك الهدف النبيل؛

١٢ - تدعو الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تشرع أو تستمر في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بإحراز تقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم؛

١٣ - تقرر مواصلة دراسة مسألة الأقاليم الصغيرة لمساعدة شعوب الأقاليم على ممارسة حقهم في تقرير المصير، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

جيم - مشاريع قرارات بشأن ظروف محددة حاصلة في أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانه، وغوام، ومونتسيرات

١ - ساموا الأمريكية

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير الى القرار العام أعلاه،

وإذ تحيط علما بتقرير الدولة القائمة بالإدارة الذي مفاده أن معظم زعماء ساموا الامريكية يعربون عن ارتياحهم للعلاقة الحالية للجزيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية،

وإذ تلاحظ عدم مشاركة ممثلين عن سكان ساموا الامريكية في الحلقتين الدراسيتين الإقليميتين الماضيتين،

وإذ تلاحظ أيضا أن حكومة الإقليم ما زالت تعاني من مشاكل كبيرة في مجالات المالية والميزانية والمراقبة الداخلية وأن عبء العجز المالي والحالة المالية للإقليم قد زاد سوءا من جراء زيادة الطلب على خدمات الحكومة من السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة، ومحدودية القاعدة الاقتصادية والضريبية، وما ألمّ بالإقليم مؤخرا من كوارث طبيعية،

وإذ تلاحظ أيضا أن الإقليم، مثله في ذلك مثل المجتمعات المنعزلة المحدودة المال، ما زال يعاني من قلة المرافق الطبية الكافية وغيرها من الاحتياجات من الهياكل الأساسية، لا سيما توفير مياه الشرب السليمة لجميع القرى في ساموا الامريكية،

وإدراكا منها للجهود التي تبذلها حكومة الإقليم بغرض مراقبة النفقات وتخفيضها، مع مواصلة برنامجها المتعلق بتوسيع الاقتصاد المحلي وتنويعه،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة الإقليم في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم، ومنها تدابير إعادة بناء قدرات الإدارة المالية وتعزيز المهام الحكومية الأخرى لحكومة الإقليم.

٢ - أنغيلا

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ عدم ورود معلومات مستكملة عن الإقليم من الدولة القائمة بالإدارة وأن آخر بعثة زائرة ذهبت إلى الإقليم في عام ١٩٨٤،

وإذ تلاحظ أيضا أن المعلومات التي نظرت فيها اللجنة الفرعية أتيحت لها من مصادر منشورة،

وإذ تدرك التزام كل من حكومة أنغيلا والدولة القائمة بالإدارة باتباع سياسة جديدة أكثر تقاربا قوامها الحوار والشراكة من خلال خطة السياسة القطرية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧،

وإذ تعلم بالجهود التي تبذلها حكومة أنغيلا لمواصلة تنمية الإقليم ليكون مركزا خارجيا قابلا للاستمرار ومركزا ماليا جيد التنظيم بالنسبة للمستثمرين، بسن قوانين حديثة للشركات والائتمانات، وسن تشريعات للشراكة والتأمين، واستعمال الحاسوب في نظام تسجيل الشركات،

وإذ تلاحظ الحاجة إلى استمرار التعاون بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم في معالجة مشكلتي الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة وجميع البلدان والمنظمات ووكالات الأمم المتحدة إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى الإقليم في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٣ - برمودا

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ نتائج الاستفتاء على الاستقلال الذي أجري في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥،

وإدراكا منها لاختلاف وجهات نظر الأحزاب السياسية في الإقليم بشأن المركز المقبل للإقليم،

وإذ تحيط علما بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة العنصرية، وبخطة إنشاء لجنة من أجل الوحدة والمساواة العنصرية،

وإذ تلاحظ مع القلق التقرير الذي نشر في Royal Gazette بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ الذي مفاده أن ما يقارب ١٩ في المائة من الأسر المعيشية في برمودا تعيش في حالة فقر وما زالت تتلقى من الحكومة شكلا من أشكال المساعدة،

وإذ تحيط علما أيضا بالتقرير الذي يفيد بالعزم على إغلاق القواعد والمنشآت العسكرية الأجنبية في الإقليم،

وإذ تأخذ في الاعتبار البيان الذي أدلى به وزير المالية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ فيما يتعلق بتحويل تلك الأراضي إلى مشاريع التنمية،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل برامجها للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للإقليم؛

٣ - تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تضع، بالتشاور مع حكومة الإقليم، برامج للتنمية تهدف على نحو محدد إلى التخفيف من النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإغلاق بعض القواعد والمنشآت العسكرية في الإقليم.

٤ - جزر فرجن البريطانية

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تحيط علما بإنجاز استعراض الدستور في الإقليم وبدء سريان الدستور المعدل، كما تحيط علما بنتائج الانتخابات العامة التي أجريت في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥،

وإذ تحيط علما أيضا بنتائج استعراض الدستور المضطلع به في الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤، والتي أوضحت أن رغبة الشعب المعرب عنها بشكل دستوري من خلال استفتاء لا بد أن تشكل شرطا مسبقا لنيل الاستقلال،

وإذ تحيط علما بالبيان الذي أدلى به في عام ١٩٩٥ رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية بأن الإقليم على استعداد من الناحيتين الدستورية والسياسية للمضي قدما صوب الحكم الذاتي الداخلي الكامل، وأنه من المنتظر أن تساعد الدولة القائمة بالإدارة على ذلك من خلال نقل السلطة بالتدريج إلى ممثلي الإقليم المنتخبين،

وإذ تلاحظ أن الإقليم بدأ يظهر كأحد المراكز المالية الخارجية الرائدة في العالم،

وإذ تلاحظ أيضا ضرورة استمرار التعاون بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم في مجابهة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة، والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المالية مواصلة توفير المساعدة للإقليم من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية، مع مراعاة ضعف الإقليم في مواجهة العوامل الخارجية.

٥ - جزر كايمان

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ عدم ورود معلومات مستكملة عن الإقليم من الدولة القائمة بالإدارة وأن آخر بعثة زائرة أوفدت في عام ١٩٧٧،

وإذ تلاحظ أيضا أن المعلومات التي نظرت فيها اللجنة الفرعية أتيحت لها من مصادر منشورة،

وإذ تلاحظ استعراض الدستور الذي أجري في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، والذي أعرب السكان وفقا له عن المشاعر المتمثلة في أنه ينبغي استمرار العلاقات القائمة مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية كما ينبغي عدم تغيير المركز الراهن للإقليم،

وإذ تدرك أن في هذا الإقليم دخلا للفرد هو أحد أعلى الدخول في المنطقة، ومناخا سياسيا مستقرا، كما لا توجد فيه بطالة تذكر،

وإذ تلاحظ أيضا الإجراءات التي اتخذتها حكومة الإقليم لتنفيذ برنامج الأقلمة الذي تضطلع به لتشجيع زيادة اشتراك السكان المحليين في عملية صنع القرار في جزر كايمان،

وإذ تلاحظ مع القلق ضعف الإقليم في مواجهة الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من أنشطة،

وإذ تلاحظ أيضا التدابير التي اتخذتها السلطات لمعالجة هذه المشاكل،

وإذ تحيط علما بأن الإقليم قد ظهر كأحد المراكز المالية الخارجية الرائدة في العالم،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تزويد حكومة الإقليم بجميع الخبرة المطلوبة لتمكينها من تحقيق أهدافها الاجتماعية - الاقتصادية؛

٣ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم إلى مواصلة التعاون على التصدي للمشاكل المتصلة بغسل الأموال وتهريبها وبالجرائم الأخرى ذات الصلة فضلا عن الاتجار بالمخدرات؛

٤ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتشاور مع حكومة الإقليم، تيسير التوسع في البرنامج الراهن لتأمين فرص العمل للسكان المحليين، لا سيما على مستوى صنع القرار.

٦ - غوام

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تشير إلى أن شعب غوام أيد، في استفتاء أجري في عام ١٩٨٧، مشروع قانون للكمنولث ينشئ إطارا جديدا للعلاقات بين الإقليم والدولة القائمة بالإدارة، ينص على قسط أكبر من الحكم الذاتي الداخلي لغوام والاعتراف بحق شعب غوام في تقرير مصير الإقليم،

وإذ تشير أيضا إلى الطلبات التي قدمها ممثلون منتخبون ومنظمات غير حكومية من الإقليم بأن تحذف غوام من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تهتم اللجنة الخاصة بشأنها انتظارا لقيام السكان الشامورو بممارسة حقهم في تقرير المصير،

وإذ تعلم أن المفاوضات ما زالت مستمرة بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم بشأن مشروع قانون الكمنولث لغوام وبشأن مركز الإقليم في المستقبل، مع التركيز بوجه خاص على مسألة تطور العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية وغوام،

وإذ تدرك أن الدولة القائمة بالإدارة تواصل تنفيذ برنامجها لنقل فائض الأراضي الاتحادية إلى حكومة غوام،

وإذ تلاحظ أن شعب الإقليم دعا إلى الإصلاح في برنامج الدولة القائمة بالإدارة فيما يتعلق بالنقل الشامل غير المشروط والعاجل لملكية الأراضي إلى شعب غوام،

وإذ تعلم أن الهجرة إلى غوام أدت إلى تحول السكان الشامورو الأصليين إلى أقلية في وطنهم،

وإذ تدرك إمكانات تنويع وتنمية اقتصاد غوام عن طريق صيد الأسماك والزراعة للأغراض التجارية وغير ذلك من الأنشطة القابلة للاستمرار،

وإذ تحيط علما بالاقتراح بإغلاق وتحويل أربع منشآت تابعة لبحرية الولايات المتحدة في غوام وبطلب إقرار فترة انتقالية هدفها تطوير بعض هذه المنشآت المغلقة لتكون مشاريع تجارية،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٩، وإذ تلاحظ توصية حلقة عام ١٩٩٦ الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بإيفاد بعثة زائرة إلى غوام،

١ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة إلى تيسير ممارسة حق تقرير المصير من جانب السكان الشامورو في إقليم غوام، على النحو الذي أيده شعب غوام في مشروع قانون الكمنولث لغوام، وإلى إبقاء الأمين العام على علم بالتقدم المحرز صوب هذه الغاية؛

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل مساعدة حكومة الإقليم المنتخبة على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

٣ - تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل الأراضي إلى شعب الإقليم وأن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان حقوق الملكية الخاصة به؛

٤ - تطلب كذلك إلى الدولة القائمة بالإدارة مواصلة الاعتراف بحقوق شعب الشامورو السياسية وبهويته الثقافية والإثنية واحترامها، واتخاذ جميع التدابير اللازمة للاستجابة لاهتمامات حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة؛

٥ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تنفذ البرامج التي يقصد منها على وجه التحديد تعزيز التنمية المستدامة للأنشطة والمشاريع الاقتصادية التي يقوم بها شعب الشامورو؛

٦ - تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل دعم ما تتخذه حكومة الإقليم من تدابير مناسبة بهدف تعزيز النمو في مجال صيد الأسماك والزراعة للأغراض التجارية وغير ذلك من الأنشطة القابلة للاستمرار.

٧ - مونتسيرات

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ عدم ورود معلومات مستكملة عن الإقليم من الدولة القائمة بالإدارة وأن آخر بعثة زائرة أوفدت في عام ١٩٨٢،

وإذ تلاحظ أيضا أن المعلومات التي نظرت فيها اللجنة الفرعية أتيحت لها من مصادر منشورة،

وإذ تلاحظ وجود عملية ديمقراطية فعالة في مونتسيرات،

وإذ تحيط علما بالتصريح الذي نقل عن رئيس الوزراء وورد فيه أنه يفضل الاستقلال في إطار اتحاد سياسي مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي وأن الاعتماد على الذات له من الأولوية ما يفوق الاستقلال،

وإذ تلاحظ مع القلق النتائج الخطيرة التي ترتبت على الاندفاع البركاني مما أدى إلى إجلاء ثلث سكان الإقليم إلى المناطق الآمنة من الجزيرة،

وإذ تلاحظ أيضا الجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم بهدف الاستجابة لحالة الطوارئ التي أدى إليها الاندفاع البركاني، بما في ذلك تنفيذ نطاق واسع من تدابير الطوارئ لكل من القطاعين الخاص والعام في مونتسيرات،

وإذ تلاحظ كذلك تدابير الاستجابة المنسقة التي اتخذها بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمساعدة التي قدمها فريق إدارة الكوارث التابع للأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ مع شديد القلق أن عددا كبيرا من سكان الإقليم ما زالوا يعيشون في الملاجئ من جراء النشاط البركاني،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الإقليمية وسائر المنظمات إلى توفير مساعدة طارئة عاجلة إلى الإقليم للتخفيف من آثار الاندفاع البركاني.

٨ - بيتكيرن

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تأخذ في اعتبارها الطابع الذي تنفرد به بيتكيرن من حيث السكان والمساحة،

وإذ تعرب عن ارتياحها لاستمرار تقدم الإقليم في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك لتحسن اتصالاته مع العالم الخارجي؛ ولخطة الإدارة التي يضطلع بها لمعالجة المسائل المتصلة بالحفظ،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تـُبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل تقديم مساعدتها من أجل تحسين أحوال سكان الإقليم الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية وغيرها.

٩ - سانت هيلانة

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تأخذ في اعتبارها السمات الفريدة للإقليم وسكانه وموارده الطبيعية،

وإذ تعلم بما طلبه المجلس التشريعي في سانت هيلانة من اضطلاع الدولة القائمة بالإدارة بإجراء استعراض لدستور الإقليم،

وإذ تلاحظ ما أعلنته الدولة القائمة بالإدارة من أن حاكم الجزيرة سيكون مستعدا للدخول في حوار بشأن الاستعراض الدستوري في سانت هيلانة،

وإذ تعلم بقيام حكومة الإقليم بإنشاء وكالة للتنمية في عام ١٩٩٥ لتشجيع التنمية التجارية للقطاع الخاص في الجزيرة،

وإدراكا منها لما تبذله الدولة القائمة بالإدارة وسلطات الإقليم من جهود لتحسين الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية لسكان سانت هيلانة، لا سيما في مجال الإنتاج الغذائي،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تجري استعراضا لدستور الإقليم آخذة في الاعتبار رغبات سكانه؛

٢ - تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تُبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم، فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٣ - تطلب كذلك إلى الدولة القائمة بالإدارة والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة أن تواصل دعم الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم لمعالجة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للإقليم.

١٠ - جزر تركس وكايكوس

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ الالتماس الذي وجهه الزعماء السياسيون في الإقليم مؤخرا إلى الدولة القائمة بالإدارة بأن تستدعي الحاكم، وقرار الدولة القائمة بالإدارة رفض ذلك الالتماس،

وإذ تلاحظ مع الاهتمام البيان الذي أدلى به نائب رئيس وزراء الإقليم والمعلومات التي وفَّرها عن الحالة السياسية والاقتصادية في جزر تركس وكايكوس وذلك في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في بورت مورسبي في حزيران/يونيه ١٩٩٦،

وإذ تحيط علما بالطلب الذي وجهه نائب رئيس وزراء الإقليم إلى اللجنة الخاصة لزيارة الإقليم والتحقق من رغبات شعب جزر تركس وكايكوس فيما يتعلق بتحضير أنفسهم للحكم الذاتي،

وإذ تلاحظ أيضا إنشاء لجنة العمل من أجل الاستقلال السياسي التي شكلتها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ شخصيات سياسية بارزة من مختلف الأحزاب، وهدفها المعلن تثقيف السكان بمثالب المركز الاستعماري الحالي وفوائد الاستقلال،

وإذ تلاحظ كذلك الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم لتعزيز الإدارة المالية في القطاع العام، بما في ذلك الجهود المبذولة لزيادة الإيرادات،

وإذ تلاحظ مع القلق ضعف الإقليم إزاء الاتجار بالمخدرات وما يتصل بذلك من أنشطة، وكذلك مشاكل الإقليم التي تحدث نتيجة للهجرة غير المشروعة،

وإذ تلاحظ ضرورة مواصلة التعاون بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تُبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة أن تأخذ في الاعتبار الكامل رغبات واهتمامات حكومة وشعب جزر تركس وكايكوس في حكم الإقليم؛

٣ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة إلى مواصلة توفير المساعدة من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها لسكان الإقليم؛

٤ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم إلى مواصلة التعاون للوقوف في وجه المشاكل التي تتصل بغسل الأموال وتهريب الأموال وغير ذلك من الجرائم ذات الصلة، وكذلك المشاكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات.

١١ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ أن انتخابات عامة قد أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤،

وإذ تلاحظ أيضا أن ٢٧,٥ في المائة من الناخبين شاركوا في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ في الاستفتاء على المركز السياسي للإقليم، وأن ٨٠,٤ في المائة من الذين صوتوا أيدوا الترتيبات القائمة بالنسبة لمركز الإقليم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الاستفتاء ترك مسألة مركز الإقليم غير مبتوت فيها،

وإذ تلاحظ كذلك استمرار اهتمام حكومة الإقليم بالانضمام كعضو منتسب إلى منظمة دول شرقي البحر الكاريبي، وبالحصول على مركز المراقب في الاتحاد الكاريبي،

وإذ تلاحظ ضرورة زيادة تنوع اقتصاد الإقليم،

وإذ تلاحظ أيضا أن مسألة جزيرة "ووتر" لا تزال قيد المناقشة بين حكومة الإقليم والدولة القائمة بالإدارة،

وإذ تلاحظ كذلك الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم لتعزيز الإقليم بوصفه مركزا للخدمات المالية الخارجية،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن الإقليم انضم إلى المؤتمر الدولي المعني بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات بوصفه عضوا كامل العضوية في عام ١٩٩٥، مما سيعزز قدرته على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات،

وإذ تشير إلى أنه أوفدت بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٧،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تُبقي الأمين العام على علم برغبات وآمال شعب الإقليم فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلا، على أن تأخذ في الاعتبار آراء الشعب التي يتم التحقق منها من خلال عملية ديمقراطية؛

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل تقديم المساعدة إلى حكومة الإقليم من أجل تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

٣ - تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تيسر مشاركة الإقليم، حسب الاقتضاء، في شتى المنظمات، لا سيما منظمة دول شرقي البحر الكاريبي، والاتحاد الكاريبي؛

٤ - ترحب بالمفاوضات بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم بشأن مسألة جزيرة "ووتر".

ثانيا - مسألة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار

ألف - نظر اللجنة الفرعية في المسألة

١٠ - نظرت اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة، وفقا لبرنامج عملها لعام ١٩٩٦، المعتمد في جلستها ٦٩٦ المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، في مسألة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار وذلك في جلساتها من ٧٠٠ إلى ٧٠٢، المعقودة في ٣ و ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

١١ - وخلال النظر في مسألة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، أجرت اللجنة الفرعية مشاورات مع ممثلي إدارة شؤون الإعلام وإدارة الشؤون السياسية التابعتين للأمانة العامة.

باء - بيان ممثل إدارة شؤون الإعلام

١٢ - قال ممثل إدارة شؤون الإعلام في بيانه إن تقرير الإدارة يغطي الأنشطة التي اضطلعت بها الإدارة خلال الفترة من أيار/مايو ١٩٩٥ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقال إن الأنشطة المتعددة الوسائط التي اضطلعت بها الإدارة شملت طائفة عريضة من القضايا المتعلقة بإنهاء الاستعمار. وقد سلطت الإدارة الضوء على اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٤٠/٥٠ بشأن نشر المعلومات في برامجها الاخبارية المعدة من أجل الهيئات الإذاعية في كافة أنحاء العالم وأبرزته في نشراته الصحفية باللغتين الانكليزية والفرنسية.

١٣ - وكجزء من تغطيتها المعتادة لأنشطة الأمم المتحدة، أصدرت الإدارة، باللغتين الانكليزية والفرنسية، ما مجموعه ٤٨ نشرة صحفية تتناول القضايا المتصلة بإنهاء الاستعمار. وخلال عام ١٩٩٥، قام موظفو حولية الأمم المتحدة بتجهيز نطاق واسع من المعلومات تتناول جميع جوانب إنهاء الاستعمار وذلك للمجلد ٤٨ من الحولية الذي غطى أحداث عام ١٩٩٤، وكذلك بالنسبة للمجلد ٤٣، وهو نسخة متأخرة تناولت أحداث عام ١٩٨٩؛ ويجري نشر هذين المجلدين في عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٧ على التوالي. وفي نسخة تذكارية للذكرى السنوية الخمسين، نُشرت في آب/أغسطس ١٩٩٥، ظهر فرع رئيسي بعنوان "الدول الناشئة" تناول القضايا المتعلقة بانتهاء نظام الوصاية الدولية، ومركز ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والذكرى السنوية الثلاثين لإعلان عام ١٩٦٠، وتهاوي النظام الاستعماري، وشمل ذلك دراسات حالة عن أنغولا والجزائر وروديسيا الجنوبية وموزامبيق وناميبيا. كما استمرت الإدارة في توزيع ملصق عن إنهاء الاستعمار، نشر في عام ١٩٩٤ باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية، بعنوان "إنهاء الاستعمار تماما قبل عام ٢٠٠٠ - حرية الاختيار".

١٤ - وأنتجت الإدارة ٤٨ برنامجا إذاعيا عن نطاق واسع من الأنشطة المتعلقة بإنهاء الاستعمار. وقد أعدت تسجيلات تلفزيونية للأنشطة المتصلة بإنهاء الاستعمار المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة ووزعت من خلال البث عبر الأثير والشرائط المستنسخة المتاحة للشبكات التلفزيونية وغيرها من محطات التلفزيون، ومن خلال مجموعات من أهم الأخبار التلفزيونية ولقطات الفيديو جرى توفيرها للمؤسسات الدولية لنشر المواد الصحفية. وواصلت مكتبة المواد السمعية البصرية التابعة للإدارة إتاحة الأشرطة التسجيلية عن قضايا إنهاء الاستعمار للمراسلين وأعضاء الوفود والمنتجين الإذاعيين التابعين للأمم المتحدة والمنتجين الخارجيين.

١٥ - وواصلت شبكة مراكز الأمم المتحدة ودوائرها الإعلامية البالغ عددها ٦٨ مركزا ودائرة منتشرة في شتى أنحاء العالم توزيع المواد الإعلامية الصادرة عن الإدارة فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار، وذلك من خلال وسائط الإعلام المحلية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية. وشكلت نفس المواد أيضا جزءا من مجموعات المكتبات المرجعية التابعة لمراكز الأمم المتحدة للإعلام. وقامت هذه المراكز، حيثما كان ذلك مناسبا، بإدراج تلك المعلومات فيما يقدم من اجتماعات الإحاطة التي تعقدها بشأن أعمال المنظمة وكذلك فيما تصدره من رسائل إخبارية دورية. وقد قدم مركز الأمم المتحدة للإعلام في بورت أوف سبين مساعدة إلى اللجنة الخاصة في أثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن إنهاء الاستعمار التي عـُقدت في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥. أما المواد السمعية التي تم تسجيلها خلال هذه الحلقة

الدراسية، ومنها المقابلات الخاصة، فقد أرسلت إلى المقر من أجل إنتاج البرامج الإذاعية المعدة للتوزيع العالمي.

جيم - بيان ممثل إدارة الشؤون السياسية

١٦ - استعرض ممثل إدارة الشؤون السياسية في البيان الذي أدلى به أمام اللجنة الفرعية أنشطة الإدارة في عام ١٩٩٥ في مجال نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار. واسترعى انتباه أعضاء اللجنة الفرعية إلى أحكام أحدث قرار للجمعية العامة بشأن نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار (القرار ٥٠/٤٠) فيما يتعلق بمهام إدارة الشؤون السياسية.

١٧ - فعلى ضوء أحكام ذلك القرار، تتركز أعمال الإدارة في مجال نشر المعلومات على ثلاثة مجالات رئيسية: (أ) النشر الشفوي للمعلومات عن طريق الاتصالات الشخصية لموظفي الإدارة مع كبار الخبراء بشأن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وممثلي الهيئات الأكاديمية ومنظمات وسائط الإعلام؛ (ب) التوزيع المنتظم للوثائق بشأن قضايا إنهاء الاستعمار، بالتعاون الوثيق مع إدارة شؤون الإعلام، لا سيما فيما يتصل بالحلقات الدراسية الإقليمية وأحداث المنتديات الأخرى التي تعقد في مقر الأمم المتحدة وفي الأمكنة الأخرى؛ و (ج) مختلف الإسهامات التي تعدها إدارة الشؤون السياسية لمنشـــورات الأمم المتحدة المتكررة أو التي تصدر في مناسبات خاصة. وقد جرى تنسيق وثيق في جميع هذه الأنشطة مع الإدارات والدوائر ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وأولا وقبل كل شيء مع إدارة شؤون الإعلام، وهي الشريك القديم لإدارة الشؤون السياسية.

١٨ - ومن المجالات التي اعتبر فيها إسهام إدارة الشؤون السياسية هاما، كما هي الحال في السنوات السابقة، المشورة السياسية والمعلومات التي زودت الإدارة بها إدارة شؤون الإعلام لدى إعداد المواد المنشورة. فقد واصلت الإدارة ممارستها السابقة فتعاونت مع إدارة شؤون الإعلام في إعداد الفصول ذات الصلة بحولية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥ وقد شملت القضايا التي تضمنها ذلك الإسهام الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، وتنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار من جانب الوكالات المتخصصة، والمصالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها في الأقاليم، وبرامج المنح الدراسية والتدريب المعدة لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وغير ذلك من قضايا إنهاء الاستعمار. وفي هذا السياق، ذكر ممثل إدارة الشؤون السياسية ما اضطلعت به الإدارة من استكمال للمعلومات من أجل حوليات مختلف المنظمات، بما في ذلك المعلومات التي تم توزيعها عن طريق وسائط الإعلام الالكترونية. وقال أيضا إن موظفي مكاتب الإدارة المسؤولين عن إنهاء الاستعمار واصلوا توفير المشورة لمرشدي الأمم المتحدة للجولات السياحية فيما يتعلق بقضايا إنهاء الاستعمار بالنسبة للجمهور العام الذي يزور المقر.

١٩ - واستفادت الإدارة من الفرصة التي وفرتها الحلقات الدراسية التي نظمتها اللجنة الخاصة خارج المقر لنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار. وقد ذكر ممثل الإدارة أنه نظرا لتضاؤل الموارد البشرية في إدارة الشؤون السياسية من العاملين في خدمة هيئات إنهاء الاستعمار وتوفير وثائق العمل عن قضايا إنهاء الاستعمار للجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، أصبح من العسير على نحو متزايد تلبية مختلف الطلبات

الواردة من الهيئات الأكاديمية وعامة الجمهور والأفراد التي تطلب فيها معلومات محددة عن إنهاء الاستعمار. فالحلقات الدراسية الإقليمية وفرت فرصة فريدة لإنجاز عدة مهام رئيسية في وقت واحد. فقد ساعدت الإدارة على جمع معلومات مستكملة عن التطورات السياسية والدستورية في الأقاليم من خلال إجراء المناقشات مع الممثلين القادمين من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومع الخبراء والمنظمات غير الحكومية الناشطة في ميدان إنهاء الاستعمار؛ وأنجزت الإدارة الشيء الكثير بالقيام بالنشر المباشر بمقادير كبيرة لمختلف وثائق عمل اللجنة الخاصة وهيئاتها الفرعية وغير ذلك من المواد التي نشرتها إدارة شؤون الإعلام في مكان انعقاد الحلقة الدراسية. وقدمت الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت مؤخرا فرصة ممتازة لنشر المعلومات. فقد كان الاتصال المباشر وتبادل المعلومات مع مدير توكيلاو ورئيس وزراء جبل طارق ونائب رئيس وزراء جزر تركس وكايكوس، ومع الممثلين القادمين من كاليدونيا الجديدة وتيمور الشرقية وجزر فوكلاند (مالفيناس) وغيرهم من المشتركين، مفيدا في أداء خدمات الإدارة فيما يتعلق بأعمال اللجنة الخاصة.

٢٠ - وعلقت إدارة الشؤون السياسية أهمية كبيرة أيضا على توزيع المعلومات عن إنهاء الاستعمار، وحرصت بصورة خاصة على الرد على الطلبات الفردية على المعلومات عن أعمال الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار، رغم أنه يبدو أن هذه الطلبات قد تضاءلت في السنوات الأخيرة. وحافظت الإدارة على اتصالات منتظمة ومثمرة مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، لا سيما الاتحاد الكاريبي ومصرف التنمية لمنطقة شرق البحر الكاريبي ومحفل جنوب المحيط الهادئ. فالمدخلات القيمة من هذه المنظمات عن القضايا التي تواجهها الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي مكنت الإدارة من الاضطلاع بتحليل أكثر تعمقا للمشاكل التي تواجهها هذه الأقاليم ومن إظهارها ببراعة أكبر في ورقات العمل. وقال ممثل الإدارة إن ذلك المصدر أصبح أكثر أهمية عند عدم وجود معلومات مستكملة عن الأقاليم من بعض الدول القائمة بالإدارة.

٢١ - وأكد ممثل الإدارة للجنة الفرعية أن الإدارة لن تدخر جهدا لإنجاز ولايتها ضمن حدود الموارد المتضائلة والصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة. واختتم قائلا إن إدارة الشؤون السياسية ستأخذ في اعتبارها المبادئ التوجيهية والتوصيات التي تضعها اللجنة الفرعية في ختام دورتها الحالية.

دال - أسبوع التضامن مع شعوب جميع الأقاليم المستعمرة الذين يكافحون في سبيل الحرية والاستقلال وحقوق الإنسان (٣١-٢٧ أيار/مايو ١٩٩٦)

٢٢ - وفقا لبرنامج العمل لعام ١٩٩٦، الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١٤٥٤ المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، كان على اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة أن تنظر في مسألة أسبوع التضامن في جلساتها المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٦. ونظرا لأن انعقاد الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ هو في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، كان لا بد من تأجيل جلسات اللجنة الفرعية المقرر عقدها في أيار/مايو إلى موعد لاحق. وبما أن موعد أسبوع التضامن

كان قريبا من موعد الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، وجد الرئيس أن من المناسب أن يدلي ببيانه بمناسبة أسبوع التضامن في الحلقة الدراسية في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦. والبيان هو كما يلي:

"منذ عام ١٩٧٢ وشعوب العالم وحكوماته تحتفل سنويا، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩١١ (د - ٢٧) بأسبوع للتضامن مع شعوب جميع الأقاليم المستعمرة. وهذا الاحتفال يتفق تماما مع المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ويتطابق مع المبادئ المنصوص عليها في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥).

"واليوم، عندما تمعن منظمتنا النظر في انجازاتها، ترى أن نجاحها في ميدان إنهاء الاستعمار أصبح أمرا مسلما به عالميا. فقد نال مئات الملايين حريتهم واستقلالهم في موجة إنهاء الاستعمار التي أعقبت إنشاء الأمم المتحدة. وكان لانضمامهم الى عضوية الأمم المتحدة كدول ذات سيادة أثره في توطيد أركان القاعدة الأساسية التي يقوم عليها بنيان المجتمع الدولي.

"وإننا لنذكر تاريخ حركات النضال ضد الاستعمار ونشيد بذكر كل من شاركوا فيها. ولن تغرب عن بالنا، التضحيات التي مكنت مئات الملايين من البشر من تحقيق تقرير المصير والاستقلال.

"بيد أنه رغم أهمية النجاح المحرز في ميدان إنهاء الاستعمار، فالمهمة في ذلك المجال لم تنجز بعد، وما زالت تستلزم من جميع المشاركين فيها، مزيدا من الجهد المتضافر والعمل الحاسم. فلا تزال هناك شعوب لم تستطع ممارسة حقها في تقرير المصير. وهي في معظمها شعوب الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي الواقعة بصفة رئيسية في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. وتواجه تلك الأقاليم، في جملة أمور، مشاكل تتمثل في صغر حجمها وضآلة عدد سكانها، وبُعد موقعها الجغرافي، ومحدودية مواردها الطبيعية، وضعفها في مواجهة الكوارث الطبيعية. وتتطلب حالتها حلولا جديدة ومبتكرة توجه نحو تنفيذ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار الذي بدأته الجمعية العامة عام ١٩٨٨.

"واقتناعا منا بأنه ما من بديل في عملية إنهاء الاستعمار، لمبدأ تقرير المصير، فإننا نكرر مرة أخرى التأكيد على شرعية جميع خيارات تقرير المصير المتسقة مع قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و١٥٤١ (د - ١٥) ما دام من المؤكد أنها تمثل الرغبات التي أعربت عنها الشعوب المعنية بحرية. وينبغي لنا أن نواصل ممارسة المرونة والواقعية في مساعينا الرامية الى إنجاز عملية إنهاء الاستعمار. كما ينبغي عدم تجاهل رغبات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عند القيام مرة أخرى ببحث خيارات تقرير المصير المتاحة لها.

"وفي هذا الصدد، نوجه نداء آخر الى الدول القائمة بالإدارة، التي يعد تعاونها مع اللجنة الخاصة شرطا أساسيا لكفالة تقدم الأقاليم صوب تقرير المصير، بأن تستمر في تقديم الدعم وتعززه. كما أننا نعول على الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة التي ينبغي أن تستمر في

مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على رفع مستويات معيشتها وتعزيز اكتفائها الذاتي. ونعتمد على المنظمات الإقليمية والدولية التي ينبغي أن تستكشف سبلا جديدة لتزويد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بفرص قانونية وسياسية تتيح لها المشاركة في البرامج المتصلة ببيئتها وسبل معيشتها. كما ننتظر من جميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية أن تدعم جهودنا.

"وإننا لنأمل ونؤمن بأن جهودنا المتضافرة والدؤوبة ستكفل الوفاء بما وُعد به جميع شعوب كوكبنا من حرية وسلم دائم ونمو متواصل وتنمية مستدامة وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة".

هاء - مشروع قرار بشأن نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار

٢٣ - قررت اللجنة الفرعية، وقد اختتمت نظرها في هذا البند، أن توصي اللجنة الخاصة بالبت في مشروع القرار التالي:

إن اللجنة الخاصة،

وقد درست المسائل المتصلة بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار،

وإذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والى سائر قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها المتعلقة بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٥٠/٤٠ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

وإذ تدرك الحاجة الى اتباع نهج مرنة وعملية ومبتكرة إزاء استعراض خيارات تقرير المصير لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بغية القضاء على الاستعمار تماما قبل عام ٢٠٠٠،

وإذ تكرر تأكيد أهمية نشر المعلومات كأداة لتعزيز أهداف الإعلان، وإذ تضع في اعتبارها دور الرأي العام العالمي في مساعدة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مساعدة فعالة لتحقيق تقرير المصير،

وإذ تدرك أهمية دور المنظمات غير الحكومية في نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار،

١ - تـُقر الأنشطة التي تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام في ميدان نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار؛

٢ - ترى أنه من المهم أن تواصل جهودها لكفالة نشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار على أوسع نطاق ممكن مع التركيز بوجه خاص على خيارات تقرير المصير المتاحة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

٣ - تطلب الى إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام أن تأخذا في الاعتبار اقتراحات اللجنة الخاصة، بأن تواصلا اتخاذ تدابير من خلال جميع وسائط الإعلام المتاحة، بما فيها المنشورات والإذاعة والتلفزيون، وكذلك شبكة انترنت، لتأمين التعريف بأعمال الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار وأن تقوما بأمور منها:

(أ) الاستمرار في جمع المواد الأساسية المتعلقة بالقضايا ذات الصلة بتقرير المصير لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإعدادها ونشرها، خصوصا في الأقاليم؛

(ب) التماس تعاون الدول القائمة بالإدارة تعاونا تاما للاضطلاع بالمهام المشار إليها أعلاه؛

(ج) إقامة علاقة عمل مع المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية المناسبة، ولا سيما في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، وذلك بعقد مشاورات دورية وتبادل المعلومات معها؛

(د) تشجيع المنظمات غير الحكومية على المشاركة في نشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار؛

(هـ) تقديم تقارير الى اللجنة الخاصة عن التدابير المتخذة تنفيذا لهذا القرار.

٤ - تطلب الى جميع الدول، بما فيها الدول القائمة بالإدارة، أن تواصل مد يد التعاون في مجال نشر المعلومات المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه؛

ثالثا - اعتماد التقرير

٢٤ - بعد أن درست اللجنة الفرعية بصورة متأنية الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومسألة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، اعتمدت نصوص مشاريع القرارات السابقة والاستنتاجات والتوصيات الواردة فيها بتوافق الآراء، وذلك في جلستها ٧٠٢ المعقودة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، وأحالتها الى اللجنة الخاصة لتبت فيها.

٢٥ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة الفرعية هذا التقرير.

- - - - -